

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في اليمن لعام 2014

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على حرية الفكر "في حدود القانون"، ويحدد الإسلام بأنه دين الدولة، ويعلن أن الشريعة هي مصدر جميع التشريعات. في سبتمبر/أيلول قامت الحركة الحوثية (المكونة من الشيعة الزيدية) بتوسيع قاعدتها في الشمال الغربي والسيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، بما في ذلك صنعاء. قبل هذه الحملة العسكرية، أفاد أعضاء الطائفة الزيدية الشيعية بالتعرض للمضايقات والتمييز من قبل الحكومة، بما في ذلك الاحتجاز، بناء على مزاعم لمتعاطفين مع الحوثيين. ولأن الدين والانتماءات السياسية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فمن الصعب تصنيف العديد من الحوادث بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط. واصلت الحكومة احتجاز أحد البهائيين، الذي اعتقل في الأصل من قبل قوات الأمن في ديسمبر/كانون الأول 2013، للاشتباه في قيامه بالتبشير، والردة، والتجسس لصالح حكومة أجنبية. وأفاد ذلك الفرد، الذي لم يكن قد اتهم رسمياً في نهاية العام، بأنه تعرض للضرب والصعق بالكهرباء لمدة 45 يوماً الأولى من سجنه.

ووردت تقارير عن هجمات للحوثيين على المدارس القرآنية في محافظة عمران، بينما ادعى الحوثيون بأن المدارس كانت تستخدم لإيواء المقاتلين السنة والأسلحة. وكان الاحتفال العام بالأيام المقدسة عند الشيعة يؤدي في بعض الأحيان إلى اشتباكات مع جماعات سنية. وواصل القادة السياسيون والدينيون السلفيون والزيديون استخدام تهمة الردة لاستهداف المعارضين والتحريض على الغضب بين أتباعهم. وأفاد زعماء يهود أن المضايقات التي تتعرض لها الطائفة اليهودية في محافظة عمران زادت في أعقاب استئناف القتال بين الحوثيين وجماعات سنية متشددة. وكانت هناك حالات من المواد المطبوعة المعادية للسامية. على سبيل المثال، تضمنت راية الحوثي المنتشرة على نطاق واسع عبارة "اللجنة على اليهود".

قامت جماعات إرهابية، من بينها تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، بشن هجمات منتظمة ضد ممثلي ومنشآت الحكومة، وأعضاء الحراك الجنوبي، وأفراد آخرين اتهموا بسلوك "منافٍ للأخلاق".

وأكد مسؤولو السفارة على أهمية التسامح الديني في مشاركة ثنائية مع مسؤولين حكوميين قائمين على الشؤون الدينية. وعمل السفير وموظفو السفارة الآخرون مع زعماء دينيين وغيرهم من أفراد المجتمع المدني المعنيين بالحرية الدينية من خلال برامج تهدف إلى تعزيز التسامح الديني والحوار المثمر فيما بين الجماعات الدينية. في نوفمبر/تشرين الثاني نظمت السفارة ورشة عمل لقادة دينيين من أعراف دينية مختلفة، ذكوراً وإناثاً، لمناقشة "العنف والتطرف بين الشباب اليمني: الأسباب والحلول". وواصلت

YEMEN

السفارة دعم الحوار بين الأديان من خلال برامج التوعية التي تركز على الزعماء الدينيين المحليين، بما في ذلك التدريب على اللغة الإنجليزية وبرامج التبادل للأئمة.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بـ 26 مليون نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2014). معظم السكان مسلمون، ينتمون إما إلى المذهب الزيدي الشيعي أو المذهب الشافعي السني. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات رسمية، تُقدّر نسبة السنة بنحو 65 بالمئة من السكان، ونسبة الشيعة بنحو 35 بالمئة. ووفقاً لمصادر إسماعيلية، هناك ما يقرب من مليون من المسلمين الإسماعيليين، ويبلغ عدد أفراد أكبر مجموعة حوالي 14,000 يتركزون في منطقة حراز بالقرب من صنعاء. وهناك عدد غير محدد من الشيعة الاثني عشرية (المقيمين بصورة رئيسية في الشمال) ومن الصوفية. والجماعات التي تمثل مجتمعة أقل من 1 بالمئة من السكان تشمل على يهود، وبهائيين، وهندوس، ومسيحيين، وكثير منهم لاجئون أو أجانب يقيمون في البلاد بصفة مؤقتة. وتتضمن الجماعات المسيحية الروم الكاثوليك والأنجليكان. والطائفة اليهودية، التي كانت في ما مضى كبيرة العدد، هي الأقلية الدينية الوحيدة الأصيلة في البلاد من غير المسلمين. ويقوم أقل من 200 من اليهود، بعد عقود من الهجرة إلى إسرائيل، بشكل رئيسي في صنعاء ومنطقة ريداء في محافظة عمران.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على حرية الفكر "في حدود القانون" ويعلن الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينص الدستور أيضاً على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع القوانين. ويشكل التفسير المحلي للشريعة أساساً لكل القوانين، مع أن الفقه الإسلامي يتعايش جنباً إلى جنب مع القانون العلماني العام والمدونة القانونية المدنية في نظام قانوني هجين.

ويعتبر شجب الإسلام أو التحول عن الإسلام إلى دين آخر ردة، وهي جريمة عقوبتها الإعدام. ويسمح القانون للمتهمين بالردة بثلاث فرص للتوبة، ولدى التوبة يتم إعفاؤهم من عقوبة الإعدام. ويحظر قانون الأسرة الزواج بين مسلم (مسلمة) ومرتد (مرتدة). كما ينص القانون على إلغاء حقوق الأبوة أو الأمومة وحقوق الحضانة للمرتدين. ولم يتم الإبلاغ عن صدور أحكام إدانة بالردة في السنوات الأخيرة.

YEMEN

تحظر الحكومة أعمال التبشير في صفوف المسلمين. ويعاقب القانون على أي "سخرية" علنية بأي دين، والعقوبة القصوى أشد إذا كان الدين موضع السخرية هو الإسلام.

يمكن لغير المسلم الترشح للبرلمان، على الرغم من أن الدستور ينص على أنه يجب أن يكون الرئيس مسلماً. ولا يحظر القانون الأحزاب السياسية القائمة على الدين، لكنه ينص على أن الأحزاب لا يجوز لها أن تزعم أنها الممثل الوحيد لأي دين، أو أن تقف ضد الإسلام، أو أن تقصر عضويتها على أبناء جماعة دينية بعينها.

هناك بعض العادات المحلية، مقننة في القانون ومتبعة في السياسات، تميز ضد النساء ضد أعضاء الجماعات الدينية غير المسلمة. على سبيل المثال، بموجب القانون لا يجوز للنساء المسلمات أن يتزوجن غير مسلمين ولا يحق للرجال المسلمين أن يتزوجوا نساء غير مسلمات أو يهوديات أو مسيحيات.

يجب الحصول على إذن من الحكومة لتشييد أماكن عبادة جديدة، بما في ذلك المساجد.

ويجب على المدارس الحكومية تدريس الإسلام، من دون الأديان الأخرى. التعليم الإسلامي إلزامي لجميع طلاب المدارس العامة. يتم تدريس الطلاب الشيعة والسنة من نفس المناهج الدراسية في المدارس العامة. لا تقدر الحكومة على التحقق من المناهج الدينية التي تدرس في بعض المدارس الخاصة. ويجوز للمواطنين المسلمين التوجه للدراسة في مدارس خاصة لا تقوم بتدريس الإسلام. معظم الطلاب غير المسلمين هم من الأجانب، ويدأومون في مدارس خاصة.

ممارسات الحكومة

خلال الأعوام القليلة الماضية قامت الحكومة الإنتقالية بتخفيف القيود على الممارسات الدينية المختلفة وعلى الخطب الدينية. ونشر الكثير من العلمانيين آراء مناهضة للدين على الانترنت دون تداعيات.

البهائي الذي تم احتجازه في ديسمبر/كانون الأول 2013 من قبل قوات الأمن في محافظة شبوة بقي في السجن دون توجيه تهمة إليه، وسمح له باتصالات محدودة مع المحامين أو أفراد الأسرة. وقال أفراد أسرته إنهم لدى استفسارهم عن أساس اعتقاله، قيل لهم "إنه مدمر للإسلام والدين." وبحلول نهاية العام، لم تكن التهمة قد وُجّهت رسمياً لذلك الفرد، لكن يقال إن مسؤولين حكوميين اتهموه بالتبشير بالبهاية،

YEMEN

والتجسس لصالح إسرائيل، والردة. وقال ذلك الفرد، الذي ظل محتجزاً في صنعاء، لأسرته إنه خلال الـ 45 يوماً الأولى من سجنه تعرض للضرب والصعق بالكهرباء، وأجبر على التوقيع على وثائق وهو معصوب العينين. وأفادت زوجته أنها كانت مهددة بتهمة التبشير والسجن.

قبل بسط الحوثيين سيطرتهم في الشمال، بما في ذلك صنعاء وضواحيها في سبتمبر/أيلول، أفاد أعضاء المجتمع الزيدي الشيعي بمضايقات الحكومة لهم والتمييز ضدهم، بما في ذلك الاحتجاز، بناء على مزاعم بالتعاطف مع حركة الحوثي. وأفاد ناشطون زيديون أنه تم اعتقال أعضاء من مذهبهم من أحد مساجد صنعاء في أواخر عام 2013 وأوائل عام 2014، واحتجازهم إما بسبب انتمائهم الديني أو لأسباب ذات صلة بالاعتقال الطائفي. ولأن الدين والانتماء السياسي غالباً ما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فمن الصعب تصنيف العديد من الحوادث بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط.

أفاد عاملون في منظمات خيرية مسيحية أن الحكومة رفضت منح تأشيرات لكهنة وراهبات هنود وفلبينيين كانوا يديرون دور الأيتام وجمعيات خيرية أخرى، لأسباب تعود على ما يبدو إلى دينهم؛ ومع ذلك، لم يكن هناك أي دليل أن ذلك كان نتيجة لقرار سياسي من قبل الحكومة.

وقد سمحت الحكومة بإقامة احتفالات عامة بالأيام المقدسة عند الشيعة لكل من عاشوراء والغدير، استقطبت حشوداً كبيرة. ابتداءً من عام 2012، تم رفع الحظر على مثل هذه الاحتفالات العامة، لكن الاستعراضات العامة اقتصرت على المناطق الريفية. وعُقدت الاحتفالات العامة بهذه الأعياد الدينية لأول مرة في صنعاء في عام 2013.

وقد حظر مسؤولو الجمارك ووزارة الثقافة استيراد المطبوعات الأجنبية بعد تحديد أنها "غير مرغوب بها دينياً"، لأنها تنتقد الإسلام. أما الكتب الدينية الأخرى، مثل الكتاب المقدس، فلا يمكن استيرادها للبيع، ولكن يمكن استيرادها للاستخدام الشخصي.

وعلى الرغم من أن مؤتمر الحوار الوطني أكد أن اليهود مواطنون وجزء من المجتمع، لكن لم يكن هناك تمثيل يهودي في المؤتمر. في 20 نوفمبر/تشرين الثاني، دعت وزيرة الثقافة أروى عثمان إلى التسامح وقدمت جائزة حقوق الإنسان التي حصلت عليها في وقت سابق إلى "إخوتي وأصدقائي في الطائفة اليهودية". وبعد ذلك أطلقت بعض الجماعات السلفية حملة من التصريحات العدائية ضدها، منوهة بدعمها للطائفة اليهودية.

YEMEN

وقد جرت الشعائر الدينية الأسبوعية للمسيحيين من الروم الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس الإثيوبيين من دون تدخل حكومي، في مختلف أنحاء صنعاء وعدن ومدن أخرى. وسمحت الحكومة للطوائف الأخرى باستخدام مباني الكنائس القائمة لإقامة شعائرها الدينية. وأقام المسيحيون واليهود في كل أرجاء البلاد شعائر دينية بانتظام في مساكن أو مرافق خاصة مثل المدارس، من دون التعرض لتحرش أو مضايقة، وبدت هذه المرافق ملائمة لاستيعاب الأعداد الصغيرة من الحضور.

وزعم ممثلون عن الطائفة الإسماعيلية الصغيرة في حراز أن منطقتهم حُرمت من الخدمات العامة الأساسية على الرغم من دفع السكان للضرائب، وأنه تم استبعاد طلاب الإسماعيلية من المنح الدراسية الحكومية، ولم يكن الإسماعيليون ممثلين في غرفة التجارة رغم أن معظم الإسماعيليين يشاركون في الأعمال التجارية.

انتهاكات الحرية الدينية من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

قامت جماعات إرهابية، من بينها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، بشن هجمات بشكل منتظم ضد ممثلي الحكومة ومنشأتها، وأعضاء مجموعة الحراك الجنوبي، وأفراد آخرين اتهموا بسلوك "منافٍ للأخلاق". ووصفت المواقع الجهادية على الإنترنت هذه الأعمال بأنها "حرب ضد المرتدين". في أكتوبر/تشرين الأول نشر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على الإنترنت فيديو يظهر مقتل 14 جندياً في حضرموت اتهمهم "بالردة" لعدم القتال لإيقاف توسع الحوثيين. وفي حضرموت، أعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مسؤوليته عن قتل عدة أفراد اتهمهم بممارسة السحر.

في سبتمبر/أيلول، بعد عدة أشهر من الاحتجاجات والاشتباكات التي أسفرت عن مقتل المئات، بسط المسلحون الحوثيون السيطرة على صنعاء وعلى البنية التحتية الحرجة للحكومة. وبحلول نهاية العام، كان الحوثيون، الذين ظلوا لعقود يشكون من التمييز والاضطهاد من قبل حكومة الرئيس السابق صالح، قد سيطروا على أجزاء واسعة من البلاد. في المناطق الشمالية التي هي تقليدياً تحت سيطرة الزيدية، أفادت تقارير غير مؤكدة بأن الحوثيين فرضوا معتقداتهم الدينية على المقيمين من غير الزيديين، بما في ذلك حظر الموسيقى والمطالبة بأن تكون المرأة محجبة بالكامل. مع ذلك، أكدت المصادر الزيدية أن هذه القيود كانت نتيجة لتصرفات أفراد ولم تكن بتوجيه من قبل قيادة الحوثيين.

ووردت تقارير عن هجمات للحوثيين على المدارس القرآنية في محافظة عمران، بينما ادعى الحوثيون بأن المدارس كانت تستخدم لإيواء المقاتلين السنة والأسلحة. في يناير/كانون الثاني وقّع المقاتلون

YEMEN

السلفيون والحوثيون في دماج على اتفاق لوقف إطلاق النار مما اقتضى إخلاء الطلاب السلفيين والمقاتلين للمنطقة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2013، بعد أشهر من القتال في دماج حيث تم في ذلك الوقت قصف مسجد سلفي، حاصر مقاتلو الحوثي مؤسسة دار الحديث، وهي مدرسة دينية سلفية تضم ما يقرب من 600 طالب مع عدة آلاف من أفراد أسرهم. وادعى الحوثيون أن سكان دماج دعموا التطرف العنيف.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

أثارت القيادات الدينية الراديكالية، الزيدية والسنة، التكفير (وهو ممارسة يستخدمها أحد المسلمين للإعلان بأن مسلماً آخر هو مرتد) لاستهداف أعضاء من المعارضة. وقد أشارت صفحة الفيسبوك الخاصة بأنصار الله، الجناح السياسي لحركة الحوثي، مرات عديدة إلى التكفيريين (المرتدين) وأثار رجل الدين السني الشيخ الزنداني التكفير ضد المعارضين أثناء مؤتمر الحوار الوطني وفي خطب أعقبت اختتام المؤتمر في يناير/كانون الثاني. وقد أوج الخطاب ذو الدوافع السياسية والنبرة الطائفية لكل من زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي وبعض رجال الدين السنة التوترات الطائفية والصراع على مدار السنة.

وكان الاحتفال العام بالأيام المقدسة عند الشيعة يؤدي في بعض الأحيان إلى اشتباكات مع جماعات سنية. خلال الأسابيع التي سبقت الأيام المقدسة عند الشيعة، بما في ذلك في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، وزعت الجماعات السلفية منشورات وملصقات تصف الأنشطة الشيعية بأنها "غير شرعية" و"ضد الإسلام". في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، حاول الزيديون السفر إلى صنعاء للمشاركة في إحياء ذكرى عاشوراء لكنهم مُنعوا من التحرك من قبل ميليشيات سنية، مما أدى إلى اشتباكات مسلحة.

وكانت هناك حالات من المواد المطبوعة المعادية للسامية. على سبيل المثال، تضمنت راية للحوثي منتشرة على نطاق واسع عبارة "اللجنة على اليهود". وأفاد زعماء يهود أن السكان المحليين في محافظة عمران ضايقوا بانتظام أفراد الطائفة اليهودية، بما في ذلك عن طريق رمي الحجارة، والضغط عليهم لاعتناق الإسلام، والتحرش بالنساء. وقد أدت مثل هذه المضايقات إلى تجنب بعض الرجال اليهود في محافظة عمران الخروج في الأماكن العامة، مما يجعلهم غير قادرين على العمل. وأفادت تقارير أن أعضاء من الطائفة اليهودية في محافظة عمران التمسوا المساعدة الحكومية في الانتقال إلى صنعاء. وأفاد أفراد من الطائفة في كل من عمران وصنعاء بإخراج طلابهم من المدارس العامة التي يدرس فيها طلاب مسلمون بسبب مخاوف أمنية. ولردع المضايقة، حلق العديد من اليهود الذكور لحاهم المميزة وسوالف شعرهم الجانبية المجددة لتجنب لفت الانتباه غير المرغوب فيه.

YEMEN

وأفاد ممثلو الطائفة المسيحية عن زيادة في التدقيق منذ استيلاء الحوثيين على البلد وقالوا إنهم أكثر حذراً في أعمالهم وذلك لعدم جذب الانتباه، على الرغم من أنهم استمروا في ارتداء الزي الديني.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

أكد مسؤولون من السفارة الأمريكية على أهمية التسامح الديني والحوار بين الأديان في مشاركة ثنائية مع مسؤولين حكوميين قائمين على الشؤون الدينية. وعمل السفير وموظفو السفارة الآخرون مع زعماء دينيين وغيرهم من أفراد المجتمع المدني المعنيين بالحرية الدينية من خلال برامج تهدف إلى تعزيز التسامح الديني والحوار المثمر فيما بين الجماعات الدينية. في نوفمبر/تشرين الثاني نظمت السفارة ورشة عمل لقيادة دينيين من أعراف دينية مختلفة، ذكوراً وإناثاً، لمناقشة "العنف والتطرف بين الشباب اليمني: الأسباب والحلول." والتقى السفير ممثلين عن الأقليات الدينية، بما في ذلك عقد اجتماعات مع ممثلين محليين وزائرين لكنيسة الروم الكاثوليك، لمناقشة التحديات التي تواجه طوائفهم. وواصلت السفارة دعم الحوار بين الأديان من خلال برامج التوعية التي تركز على الزعماء الدينيين المحليين، بما في ذلك التدريب على اللغة الإنجليزية وبرامج التبادل للأئمة.

ورداً على الصراع بين السلفيين والحوثيين، حثت السفارة الأحزاب السياسية المهيمنة على تجنب الخطاب الطائفي وتشجيع التسامح الديني.